



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تعلن عن تصنيفها بنك المشاركة الكويتي التركي على المستويين الوطني و الدولي

اسطنبول – البحرين 5 أكتوبر 2008م

منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بنك المشاركة الكويتي التركي تصنيفها للمستوى الدولي "مستقر/3-A-/BB+" للعملة الأجنبية على المدى الطويل والالتزامات قصيرة الأجل. وكذلك منحت تصنيفها "مستقر/3-A-/BBB-" للعملة المحلية على المدى الطويل والالتزامات قصيرة الأجل. وكذلك منحت البنك تصنيفها للمستوى المحلي "A (tr) A-minus" والتصنيف "A-2 (tr) (A two)" للالتزامات المتوسطة والطويلة والقصيرة الأجل. تكون الاحتمالات المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرة.

تشير التقديرات المذكورة أعلاه على قوة ارتباط البنك مع بيت التمويل الكويتي فضلاً عن وجود مساهمين أقوياء مثل المديرية العامة للمؤسسات. عندما أجبرت ظروف السوق تأجيل مخطط الاكتتاب في شباط / فبراير 2008 أضاف المساهمين 200 مليون ليرة في الأسهم الجديدة لدعم النمو. وكان ذلك زيادة ثانية لرأس المال من قبل المساهمين بعد الزيادة الأولى في أيار / مايو 2007 والتي بلغت 69 مليون ليرة من رأس المال السهمي. بنك المشاركة الكويتي التركي يتمتع بإدارة قوية وتحسن في نوعية الأصول. ورغم أن البيانات التاريخية تشير إلى أن المشاكل في نوعية الأصول بالإضافة إلى الديون المتعسرة أدى إلى فقدان في الاحتياطيات بلغت 17٪ خلال عام 2004 إلا أنه مع إدخال التحسينات انعكس ذلك على مشكلة الأصول في 2007 ليقترب متوسط هذه الصناعة إلى 4.3٪ من إجمالي القروض. كنسبة مئوية من رأس المال الاقتصادي فإن مشكلة الأصول ظلت بنسبة 24.3٪ بحلول عام 2007. صافي الموجودات الغير متداولة للفقء الإحتياطي بلغ 39.7 مليون ليرة مقارنة مع أرباح أساسية بلغت 85.6 مليون ليرة. احتياطيات التغطية من القروض المتعسرة كان كافياً بنسبة 67.4٪ في نهاية العام. بصورة منفصلة فقد تم تسجيل جنوح مستحقات الإيجار لتبلغ ما مجموعه 14.2 مليون دولار. التعرض لمخاطر السوق هو في الحد الأدنى نظراً لضآلة التعرض في حجوزات المحافظ التجارية وزيادة التوافق في حالات العملات.

رأس المال يعتبر كافياً لتلبية تكاليف رأس المال الحالي مع مخاطرة حالية موزونة بالأصول توصل نسبة كفاية رأس المال إلى 14.7% في عام 2007 والتي تتجاوز متطلبات هيئة التنظيم المحددة بـ 12%. غير أن خطة الإدارة نحو التوسع في الأصول والفروع برر رسملة إضافية. النسبة تعتبر ضئيلة مقارنة مع البنوك العاملة في نفس المجال مثل بنك البركة (نسبة كفاية رأس المال 21.7% في عام 2007) وبنك آسيا (نسبة كفاية رأس المال 17.2% في عام 2007).

الأصول يتركز معظمها في قروض العملاء. ورغم كون ذلك جيداً لتحقيق الربحية فإن البنك ينبغي أن ينظر إلى السيولة المترتبة عليها. بحلول نهاية العام 2007 كانت نسبة القروض إلى الودائع 101.7% مما يشير إلى استخدام مفرط. ارتفاع القروض إلى الودائع تم تخفيفه جزئياً بوجود رأس مال نقدي وصل إلى 550 مليون ليرة وبتوافر التمويل والموجودات السائلة (تشمل: النقد، ودائع المؤسسات المالية واستثمارات مدرجة) والتي ظلت بنسبة 22٪ من إجمالي الخصوم. فُسر فجوة تاريخ إستحقاق الدين أيضاً تعرضت إلى حاجات تمويلية ريفية وفجوة تاريخ إستحقاق الدين الممتدة من 1-3 أشهر تم تحديدها بسبب لزوجة الودائع لتصل إلى 14.3% - .

الأرباح الأساسية قياساً لمتوسط الموجودات ازداد الى 2.5 % في عام 2007 من أصل 1.7 % في عام 2006. وبحلول عام 2007 بلغ العائد على متوسط الموجودات (ROAA) والعائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى 2.0 % و 19.9 % من أصل 1.5 % و 16.0 % في عام 2006. الزيادة في الربحية تمثلت في نمو الأصول وعلى وجه التحديد أصول التجزئة وكذلك الزيادة في الرسوم على أساس الدخل وتحسن الكفاءة والإنتاجية.

التصنيفات مقيدة بسبب الحجم الصغير نسبياً للبنك مما يرغمها على قبول السعر المحدد مسبقاً في السوق. قروض بنك المشاركة الكويتي التركي تمثل 1.37% من مجموع القروض في المجال المصرفي. إدارة البنك تتخذ حالياً مبادرات لزيادة حصتها في السوق من خلال التركيز على توسيع وزيادة الفروع واختراق الأسواق.

الوكالة سوف تواصل رصد التقدم المحرز في توسيع رأس المال ونمو جودة الموجودات والنمو الأصيل في الربحية الأساسية (قدرة البنك على تمويل التوسع من خلال الأرباح المحتجزة) لأن هذه العوامل لها تأثير كبير على الوضع الائتماني للبنك.

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الإعلان الخاص بالتصنيف يرجى الإتصال بالسيد جيه. إم. ماكالين (نائب رئيس أول – التصنيف) أو السيد عمر زبيري (مدير عام مساعد) على هاتف: +973-17211606 أو فاكس: +973-17211605.

جمال عباس زيدي
الرئيس التنفيذي
الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

حصلت الوكالة على جميع المعلومات التي وردت في هذه النشرة من مصادر تعتقد أنها صحيحة ويمكن الوثوق بها. لا تدقق ولا تتحقق الوكالة من صحة أي من هذه المعلومات. بالتالي فإن المعلومات التي جاءت في هذا التقرير تُقدم "كما هي" بدون أي إقرار أو ضمان من أي نوع كان. يعتبر تصنيف الوكالة رأياً وليس ضماناً بالقدرة الحالية أو المستقبلية للجهة التي يتم تصنيفها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما أنه ليس توصية بشراء، بيع أو امتلاك أي ضمان.